S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3334
4 February 1994
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والثلاثمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، الساعة ١٦/٥٥

الرئيس:	السيد علهاي	(جيبوتي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد دي أراوجو كاسترو
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ألبرايت

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير آخر مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٨٨٦ (١٩٩٣) (S/1994/12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة الصومال تطلب فيها دعوتها للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو تلك الممثلة للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لها حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة حسان (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير آخر مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٨٨٦ (١٩٩٣)؛ وهذا التقرير وارد في الوثيقة S/1994/12.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/115، التي تتضمن نص مشروع قرار تم إعداده أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى التنقيح التالي الذي ينبغي إدخاله على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/115 بصيغته المؤقتة. في بداية الفقرة قبل الأخيرة من الديباجة ينبغي الاستعاضة بعبارة "وإذ يضع في اعتباره" بعبارة "وإذ يؤكد مجددا".

تلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة من رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة. وستصدر هذه الرسالة تحت الرمز S/1994/120.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار على التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار على التصويت، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمبري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن اهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ووفد بلادي واثق من أنكم ستقودون المجلس بحكمة وفعالية.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب من خلالكم، سيدي الرئيس، عن شكرنا لسلفكم، سعادة السيد كارل كوفاندا، ممثل الجمهورية التشيكية، على الطريقة القديرة والحماسية التي أدى بها واجباته كرئيس للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. لقد كان أداؤه رائعا، وذلك في ضوء أنه كان، مثل البعض منا، عضوا جديدا في المجلس.

ويود وفد بلادي أن يثني على الأمين العام على تقريره الشامل والواقعي عن الحالة الراهنة في الصومال والوارد في الوثيقة S/1994/12 المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. إننا نحيي الجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الذين ساعدوا، بالاشتراك مع موظفي العديد من الوكالات الدولية والحكومات والمؤسسات، على تحقيق التقدم النسبي المحرز صوب السلم في الصومال. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلادي على إنشاء المجالس المحلية على مستوى المقاطعات والأقاليم، وعلى الجهود المتجددة من أجل إعادة إنشاء النظام القضائي والشرطة في الصومال.

ونلاحظ مع الارتياح الجهود الجارية التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار السياسي بين مختلف الفصائل، إدراكا منها لحقيقة - وهي حقيقة نعتقد أنها واقعية حقا - إن الحوار، لا الحرب، هو السبيل الذي ينبغي أن تتبعه الأطراف في الصومال إذا أريد للصراع الذي طال أمده أن يحسم سلميا.

ولكن، من سوء الحظ، وكما يتضح من تقرير الأمين العام، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في الصومال. وإن الموعد المقرر لانسحاب القوات والتسهيلات التابعة لعدد كبير من البلدان، اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، لن يجعل مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أسهل مما كانت عليه. وبالإضافة الى ذلك، وكما يشير تقرير الأمين العام:

"إن هناك دلائل متزايدة على أن الفصائل الرئيسية قد استأنفت التسلح حثيثا، توقعا لاندلاع المعارك من جديد في الأشهر المقبلة". (S/1994/12، الفقرة ٢٤)

وفي الوقت ذاته، هناك مؤشرات مشؤومة بأن العشائر تقوم حاليا ببناء مواقع دفاعية جديدة حول المناطق التي تعتبرها معاقل استراتيجية، بينما تجري تعبئة كبيرة جديدة للقوات في المناطق المضطربة في جنوب مقديشو.

ونتيجة لهذه التطورات الخطيرة، فإن برنامج نزع السلاح الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة في الصومال بموجب الالتزامات التي قطعتها الفصائل الصومالية على أنفسها في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣، لم يتحقق بالطبع. وإن جهود المصالحة السياسية الحقيقية الرامية الى تقريب مواقف الفصائل المختلفة أعيقت إعاقة شديدة، الى جانب جهود إعادة الإنعاش والتعمير. ومما يثير أشد القلق أن توزيع الإغاثة الانسانية يتأثر الآن تأثرا سلبيا، كما قال الأمين العام نفسه في تقريره الحالي،

"تشير عدة مؤشرات الى أنه في الأشهر القليلة الماضية أخذت مستويات سوء التغذية في الارتفاع ثانية في أجزاء من الصومال". (S/1994/12، الفقرة ٢١)

ولهذا السبب، وبينما نحن نتداول اليوم في المجلس، فإن الصومال تقف مرة أخرى عند مفترق الطرق. وفي ظل خلفية عملية المصالحة السياسية المعطلة، واستمرار الاقتتال بين الفصائل، والعنف ضد موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وممتلكاتها، ومع وجود إمكانية أن تعود على الفور مشكلة قديمة - مشكلة المجاعة - الى أجزاء في البلاد، يواجه المجتمع الدولي مرة أخرى المسألة الحاسمة - مسألة ما إذا ينبغي للمجتمع الدولي، وبالأخص الأمم المتحدة، الابتعاد تماما عن الصومال.

ويبدو لوفد بلادي انه حفاظا على مصداقية منظمتنا وعلى المصلحة العليا للشعب الصومالي، لا يمكن لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تشد الرحال ببساطة وتغادر الصومال. فهذا سيعني، في جملة أمور، ان كل الجنود وغيرهم الذين قدموا التضحية الكبرى بالنيابة عن المجتمع الدولي إنما فقدوا أرواحهم هباء، وأن مشاركة الأمم المتحدة في الصومال كانت "مهمة مستحيلة".

لا، لا بد لنا أن نواصل مساعدة الشعب الصومالي، كما فعلنا طيلة السنة الماضية، ليكون في مقدوره التغلب على مصاعبه ولنمكن ذلك البلد من أن ينضم مرة أخرى الى المجتمع الدولي في سلام وكرامة.

إن مشروع القرار الذي سنعتمده بعد قليل يعد، في رأي حكومة بلادي، قرارا واقعيا وتطلعيا أيضا. وهو يمثل تأكيدا جديدا من جانب المجلس على أن الأمم المتحدة، على الرغم من صعوبات الحالة في الصومال وتعقيداتها، لن تجبر على التخلي بعجالة عن مهمتها، وأنها في الأشهر المقبلة ستواصل بذل ما في وسعها لمساعدة شعب الصومال بأفضل ما تسمح به الموارد المتناقصة.

غير أن من المهم، كما هو واضح بجلاء في مشروع القرار، أن يضطلع الشعب الصومالي ذاته بالدور القيادي في الجهود المبذولة من أجل المصالحة السياسية. ولا بد من تشجيع الصوماليين على أخذ زمام أمورهم بأيديهم. وينبغي لنا أيضا أن نوضح بجلاء أن الأمم المتحدة ستكثف تعاونها مع أولئك الذين يرغبون في التعاون، ولا سيما مع منظمتنا، من أجل ضمان نجاح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وتنفيذ ولايتها المنقحة.

ويسر وفد بلادي أن مشروع القرار الحالي يؤكد تأكيدا كبيرا على ضرورة ضمان سلامة وحماية موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين سيبقون هناك في إطار الولاية المنقحة - أي الذين سيبقون هناك بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ بعد سحب عدد كبير من القوات من جانب بعض الدول الأعضاء. ومن المهم أن تحافظ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مهما كان المستوى المحدد لقوتها بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، على القدرة للاضطلاع بفعالية بمهامها بعد إعادة تحديدها. فمن الواضح أن مصداقية منظمتنا هي الآن في كفة الميزان.

ولذلك فإننا ندعو الدول الأعضاء الى أن تلبي، كمسألة ملحة، طلب الأمين العام بتقديم قوات إضافية للمشاركة في بعثة الصومال. ويحث وفد نيجيريا الدول الأخرى التي لديها القدرة والإمكانيات للقيام بذلك على أن تساعد في تقديم الدعم السوقي وأشكال الدعم الضرورية الأخرى التي تحتاجها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال للاضطلاع بولايتها الجديدة بفعالية، مع ضمان سلامة وأمن موظفيها.

إن وفد بلادي يقدر تمام التقدير إعادة تأكيد مشروع القرار على التزامات الدول بالتنفيذ الكامل لحظر تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال، المفروض بموجب الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). ومع أن الصومال ربما تكون مسلحة تسليحا مفرطا، فنحن نعتقد أن من الأهمية بمكان وقف أية شحنات إضافية من الأسلحة الى ذلك البلد إذا أريد تحقيق مهام نزع السلاح وضمان سلامة أفراد قوات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، من الأهمية أيضا، كما تم التأكيد عليه مرة أخرى في مشروع القرار الحالي، أن تتعاون جميع الأطراف في الصومال

"تعاونا كاملا مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال واحترام ترتيبات وقف إطلاق النار والالتزامات الأخرى التي تعهدت بها" (S/1994/115، الفقرة ٧)

أخيرا، ينبغي لجميع أفراد الشعب الصومالي أن يدركوا أنه بقدر ما أن المجتمع الدولي مستعد لمساعدتهم في صعوباتهم الحالية، فلا بد لهم أن يعرفوا أيضا أن هذه المساعدة ستكون متوقفة من الآن فصاعدا على استعدادهم لمساعدة أنفسهم. فالمجتمع الدولي لن يبقى الى الأبد في الصومال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، سيدي أن أبدأ بالإعراب لكم عن تهاني وفد بلدي المخلصة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي، والتأكيد لكم على تعاوننا الكامل.

لقد أعجب وفد بلدنا إعجابا عميقا بما أبداه السفير كارل كوفاندا، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية من مقدرة ومهارة في ادارة شؤون المجلس خلال الشهر الماضي. ونود أن نهنئه على مهمة أتقن إنجازها.

إن تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بشأن الصومال هو مدخل آخر متقن ومفيد تماما. لقد قرأناه بعناية بالغة. إن التقرير يثير فينا إحساسا بالقلق والأمل على حد سواء. فالخلافات المستمرة بين مجموعة الفصائل الصومالية الـ ١٢ والتحالف الوطني الصومالي، بشأن عدد من المسائل البالغة الأهمية، مثل شرعية مجالس المقاطعات والمجالس الاقليمية، ودور عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تثير الانزعاج حقا. ومما يثير القلق بنفس القدر المعلومات التي تفيد بأن مستويات سوء التغذية بدأت ترتفع في الصومال من جديد، وأن أعمال اللصوصية لا تزال متفشية، وأن السرقة المسلحة الموجهة ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والممتلكات التابعة للمنظمات غير الحكومية في تزايد، وأن الفصائل الصومالية تعيد تسليح نفسها توقعا لتجدد أعمال القتال في الأشهر المقبلة.

ومع ذلك، تشجعنا المعلومات القائلة بأن ٥٣ مجلسا من مجالس المقاطعات وثمانية مجالس اقليمية تم إنشاؤها بالفعل، وأن تقدما كبيرا قد تحقق في إعادة إنشاء الشرطة والنظام القضائي في الصومال. وحقيقة أنه لم يحدث صدام مسلح رئيسي بين الفصائل في الصومال خلال الأسابيع القليلة الماضية ينبغي أن تعد أمرا إيجابيا. ولا يزال يحدونا الأمل في أن تتمكن الأطراف الصومالية، في وقت ليس ببعيد، من أن تتفق على شكل من أشكال السلطة الوطنية الانتقالية.

اسمحوا لي أن أكرر في هذه المرحلة أن وجود الفرقة الباكستانية كجزء من عملية الأمم المتحدة في الصومال لا ينبع إلا من التزامنا بدور الأمم المتحدة في حفظ السلم، ورغبتنا في مساعدة أشقائنا الصوماليين. إن مصلحتنا الوحيدة في الصومال هي رفاهية شعب ذلك البلد، وليس لدينا مصلحة أو دور في السياسات الداخلية للصومال. إننا نتمنى للشعب الصومالي كل الخير، ونريد لعملية الأمم المتحدة في

الصومال أن تنتهي بنجاح. وهذا ينبغي، من الناحية المثالية، أن يعني إنشاء حكومة يقبلها الصوماليون، وعودة الى الأحوال السلمية في هذا البلد. وبالتالي، يسود شعور عميق بالأسف في باكستان إزاء ما حدث في الصومال من خسائر في الأرواح، سواء في صفوف حفظة السلم، أو العاملين في المجال الانساني أو الصوماليين أنفسهم.

إن مشروع القرار الذي سيتخذه المجلس اليوم يأتي نتيجة حوار ومناقشات مكثفة دارت فيما بين أعضاء المجلس. إن اشتراك الأمم المتحدة في الصومال على مدى السنتين الماضيتين أو ما يقرب منهما، كان تجربة تعلمنا منها. والولاية الجديدة التي تعطى الآن لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أكثر تواضعا من الولاية التي كانت تعمل في ظلها من قبل. والآن فإن المسؤولية عن استعادة وصون القانون والنظام في البلد تقع على الشعب الصومالي وحده، ووجود عملية الأمم المتحدة لا يستهدف سوى مساعدته في هذه العملية. ومن الواضح تماما أنه في حالة الاقتتال بين الفصائل، فإن عملية الأمم المتحدة الثانية لن تتدخل. والواضح أيضا أنها لن تقوم إلا بتشجيع ومساعدة الأطراف الصومالية في عملية نزع السلاح. وليس من المطلوب منها إنفاذ عملية نزع السلاح أو أية أحكام أخرى واردة في اتفاقي أديس أبابا المبرمين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣.

ومن البديهي أن هذا يعني أن الأطراف الصومالية أنفسها لا بد أن تتحمل مسؤولية أكبر عن إنشاء مؤسسات سياسية قابلة للاستمرار، وأحوال طبيعية في بلدها. ونحن نرى أن هذا تطور في الاتجاه الصحيح. ولا شك في أن الصومال يخص الصوماليين، وان الصوماليين وحدهم هم الذين ينبغي أن يحددوا الاتجاه الذي يسير فيه بلدهم. إن المشاركة الدولية في الصومال مؤقتة، وهي لا ترمي إلا الى مساعدة الصوماليين الذين سيتواجدون دائما، بطبيعة الحال، في بلدهم. وهكذا، فإن الأخطار عليهم أكثر بكثير مما هي على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويحدونا أمل وطيد في أن تستفيد القيادة والشعب في الصومال أكبر استفادة من المساعدة التي تقدم اليهما من أجل استعادة السلم والنظام والاستقرار في بلدهما.

وبينما يتحمل الصوماليون أنفسهم المسؤولية عن صون القانون والنظام في بلدهم، فإن إعادة إنشاء الشرطة والنظام القضائي في الصومال يصبح لها أهمية عاجلة. وعلى الرغم من أن ثمة تقدما كبيرا أحرز في هذا الصدد، لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه بأسرع ما يمكن. وفي هذا السياق، يقدر وفد بلدنا بصفة خاصة المساهمات السخية والهامة التي قدمتها اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبلدان المانحة الأخرى.

إن وفد بلدى يؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بالولاية المنقحة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فضلا عن تخفيض مستوى قوتها. ويحدونا أمل صادق في ألا تكون هناك بعد الآن هجمات مسلحة على جنود هذه العملية في أي مكان في الصومال. ومع ذلك، من المهم على نحو حيوي أن توضع تحت تصرفها جميع الوسائل المادية والإمكانات العسكرية اللازمة لتمكينها من أن تدافع عن أفرادها بفعالية في حال تعرضهم لهجوم مسلح. ونحن ممتنون لأن مشروع القرار المعروض على المجلس يؤكد على هذه النقطة بوضوح، وهي نقطة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أتقدم اليكم، سيدي، بتهاني وفد بلدي على توليكم رئاسة المجلس. إن ما تتحلون به من حكمة وشعور حاذق بالمسؤولية وخبرة واسعة يضمن النجاح لعملنا في هذا الشهر. ووفد بلدي يؤكد لكم على تعاونه الكامل، ويود، في الوقت نفسه، أن يعرب عن تقديره للسفير كوفاندا ممثل الجمهورية التشيكية وإعجابه به، على العمل الكثير الذي قام به في الشهر الماضي بمهارة وتفان.

واليوم، وفيما نحن في مجلس الأمن ننظر في بند جدول الأعمال بشأن الحالة في الصومال، ينضم وفد بلدي الى الذين تقدموا بالشكر الى الأمين العام على الجهود التي بذلها من أجل التوصل الى تسوية للصراع، وعلى تقريره الجديد الذي يستعرض التطورات التي حدثت في الصومال منذ نشر تقريره الأخير.

ويسر وفد رواندا أن بعض التقدم قد أحرز في الصومال منذ أن تدخلت الأمم المتحدة في هذا البلد، وهو يعترف، بصورة خاصة، ببعض النتائج الملموسة التي تحققت، ولا سيما في المجال الانساني. وفي هذا الصدد، يرغب وفد بلدي في أن يشيد بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، فضلا عن جميع البلدان التي ما زالت إسهاماتها ذات أهمية حاسمة في إنهاء عملية السلم في الصومال على نحو ناجح.

كذلك نحيي الشجاعة التي يبديها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، الذين أسهموا في هذا التقدم المحرز، بالعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، نلاحظ أن الحالة العامة ليست مطمئنة بسبب استمرار حالة الطوارئ الانسانية، والخلافات العميقة الجذور القائمة بين مجموعتي الفصائل الرئيسيتين، واستمرار انعدام الأمن في بعض مناطق البلد.

ففي المجال الانساني، نشعر بالقلق إزاء الدرجة العالية من سوء التغذية التي لا تزال سائدة في بعض مناطق الصومال. ونرى أن توزيع الإغاثة الانسانية ينبغي أن يستمر، وينبغي أن تكفله عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

وفي هذا السياق، نرحب بإعلان أديس أبابا الذي يضع استراتيجية ترمي الى تيسير إنشاء آليات لجمع وتخصيص الموارد اللازمة من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع لإعادة إعمار الصومال.

وعلى المستوى السياسي، يحدونا الأمل في أن يكون إنشاء المجلس الوطني الانتقالي فعالا، ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون من أجل تيسير تشكيله، الأمر الذي سيكون خطوة حاسمة نحو استعادة السيادة في الصومال.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن قلقه العميق بشأن التقارير الواردة عن تجدد تكديس الأسلحة من جانب الفصائل الصومالية وتمركز القوات في بعض مناطق البلاد. ونعتقد أن هذا الوضع يتطلب تقديم الدعم لجميع الأطراف بهدف ضمان نزع السلاح، وهو شرط لا بد منه للسلم والأمن القومي والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للصومال. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف الصومالية للالتزام الآن ونهائيا بعملية نزع السلاح واحترام وقف إطلاق النار.

ونظرا لأن الحالة الأمنية ما زالت تثير القلق في العديد من أجزاء الصومال، فإن وفد بلادي لا يزال مقتنعا بأن الإجراءات الهادفة إلى تسهيل إعادة إنشاء قوة الشرطة والنظام القضائي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لإقامة سلم واستقرار دائمين في الصومال، وهذا عنصر هام لاستعادة السيادة.

ونظرا للتحديات التي تواجهنا، نعتقد بأن المجتمع الدولي، الذي استثمر الكثير في الصومال، ينبغي له أن يبذل كل ما في وسعه من أجل استمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ونعتقد علاوة على ذلك، وكما يؤكد الأمين العام في تقريره، أن بعثة الأمم المتحدة في الصومال ستكون ناجحة فقط عندما يتم على أتم وجه تنفيذ اتفاقات أديس أبابا المبرمة في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣، وعندما يتم إجراء الانتخابات العامة وعندما تتولى السلطة حكومة منتخبة وفقا لرغبات السكان.

وفي هذا المضمار، نعتقد أنه بالرغم من أن بعض الأطراف الصومالية ما زالت مترددة إزاء عملية السلام، فينبغي لنا أن نشعر بالسرور إزاء الاتجاه الإيجابي العام، الذي يدل على أن الأغلبية الساحقة من الشعب الصومالي تصبو إلى السلم وتؤيد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وتتعاون معها. ويتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن على الخصوص أن يقدما دعمهما الكامل للشعب الصومالي من أجل تحقيق عودة السلم الدائم.

ويشعر وفد بلادي بالقلق حيث أن الحالة الحرجة التي يعيشها الصومال قد تصبح بالغة الصعوبة إن لم يندرج الانسحاب المتزامن لبعض الوحدات العسكرية المشاركة في العملية في إطار خطة يمكنها ضمان الحاجة القصوى لتأمين كل الوسائل الضرورية لعملية الأمم المتحدة الثاني كي تضطلع بمهامها على النحو المناسب. وفي ظل هذه الظروف، فإننا نشجع الأمين العام على تكثيف اتصالاته الجارية الآن مع بعض الدول وذلك لكي يطلب إليها الإسهام في المكونات العسكرية والسوقية لعملية الأمم المتحدة الثانية.

والتي بموجب الفصل السابع من الميثاق ستواصل العمل لإكمال ولايتها المنصوص عليها في الفقرة ٢ من مشروع القرار الذي يوشك أن يعتمده مجلس الأمن.

ونعتقد كذلك أنه يتعين على عملية الأمم المتحدة الثانية أن تستمر في العمل كمحفّز للحوار السياسي الناجح بين الأطراف، وهو الطريق الأفضل لتسوية النزاع في الصومال.

وفي هذا الإطار، يولي وفد بلادي أهمية قصوى للاتصالات التي قد يتوخاها الأمين العام مع الأطراف الصومالية، عملا بالفقرة ١٣ من مشروع القرار، بهدف وضع جدول زمني بالاتفاق المشترك من أجل تنفيذ اتفاقي أديس

أبابا. ولبلوغ هذه الغاية، نناشد الأطراف المعنية أن تساهم بحسن نية في تنفيذ اتفاقي أديس أبابا. ونحث الأطراف كذلك على الكف عن شن المزيد من الهجمات على أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والأفراد المرتبطين بهم العاملين في الميدان وذلك لتخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب الصومالي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أولا أن أنضم إلى زملائي في المجلس لتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأنا واثق أنكم، بفضل موهبتكم البارزة وخبرتكم الدبلوماسية الثرة، ستوفرون بالتأكيد توجيها ممتازا لأعمال المجلس خلال هذا الشهر. أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لسلفكم، سعادة السفير كوفاندا سفير الجمهورية التشيكية، على مساهمته الرائعة في الاختتام الناجح لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إن التعرجات والانعطافات في الحالة الصومالية جعلت المجتمع الدولي يدرك على نحو متزايد أن الحل النهائي للقضية الصومالية هو في أيدي الصوماليين أنفسهم، وأن مفتاح هذا الحل هو تحقيق مصالحة وطنية تقوم على قاعدة عريضة. ويقع على المجتمع الدولي التزام بالمساعدة على الترويج لحل سياسي للمسألة الصومالية وذلك بغية تحقيق سلم دائم في الصومال. وإن بمقدور منظمة الوحدة الافريقية والدول المجاورة للصومال الاضطلاع بدور هام وفريد في هذا المضمار. إن مشروع القرار الذي سنعتمده يعبر عن هذا الطموح القوي للمجتمع الدولي. وبالتالي فإن الوفد الصيني سيصوت لصالح مشروع القرار.

إن التجارب والدروس المستخلصة من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال دللت على أن السبيل الأساسي والفعال لتسوية المسألة الصومالية هو من خلال الوسائل السلمية. إن اللجوء إلى الأعمال العسكرية القسرية لن يؤدي إلا إلى تعقيد الأمور. والخيار الثاني الذي أوصى الأمين العام به يتسق أيضا وهذا المبدأ الذي ينادي بعدم استخدام التدابير القسرية لتحقيق نزع السلاح من جانب الأطراف الصومالية نفسها. ولهذا، نود أن نعرب عن تقديرنا وتأييدنا. ونفهم أن مشروع القرار، في جوهره، لا يتعارض وهذا المبدأ أيضا.

إن الوفد الصيني يأمل أملا خالصا بأن تمد الأطراف الصومالية يدها، خدمة لبلادها وشعبها، للتعاون مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرهما من أجل التنفيذ الجدي لقرارات مجلس الأمن ذات

الصلة، في إطار اتفاقي أديس أبابا، مما يخلق الظروف لتسوية سياسية مبكرة في الصومال ويمكّن الشعب الصومالي من السير على درب التعمير الوطني والانتعاش الاقتصادي.

ولطالما علقت الصين حكومة وشعبا أهمية كبرى على التطورات في الصومال وتتعاطف تعاطفا عميقا مع معاناة الشعب الصومالي. وسنواصل، كما كان عهدنا دوما، مواصلة العمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي وسنساهم في التسوية السياسية الشاملة للمسألة الصومالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر شباط/فبراير. وإننا على ثقة بأن خبرتكم وكفاءتكم ستؤديان بأعمالنا إلى خاتمة ناجحة جدا. ونحن، من جانبنا، على استعداد للعمل معكم من أجل تحقيق هذا الهدف ونتطلع قُدما إلى ذلك.

أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص شكري وتهاني لسلفكم السفير كاريل كوفاندا، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمالنا خلال الشهر المنصرم.

اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بعميق التقدير للأمين العام، على تقريره المستفيض عن الصومال، ولممثليه في الأمانة العامة، على جهودهم المشتركة سعيا لتحقيق حل أفضل للمشكلة في الصومال.

إن حل المعضلة الصومالية، كما تراه سلطنة عمان، يقوم على أساسين هامين. أولا، ينبغي اعتبار الزعماء الصوماليين أطرافا مسؤولة عن إنهاء نزاعاتهم وخلافاتهم لصالح المصالحة الوطنية وتعزيز التعايش السلمي فيما بينهم. ونعتقد أن تواجد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال واستمرارها إلى أجل غير محدد دون الاتفاق على إطار زمني لإكمالها، لن يؤدي إلى توصل أبناء الشعب الصومالي إلى تسوية سلمية للخلافات فيما بينهم.

من ثم، فإن وجود هذه العمليات سيعتبر هدنة أو مسعى يؤدي إلى مزيد من المماطلة من جانب الفصائل الصومالية المتحاربة في إيجاد حل جاد للأزمة، في نفس الوقت الذي تعتمد فيه على وجود عملية الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف نيابة عنها.

ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة قد فعلت كل ما هو ممكن منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢) الذي أنشئت بموجبه عملية الأمم المتحدة في الصومال. إن مشروع القرار المعروض علينا يمنح الأطراف الصومالية فرصة أخرى لكي تثبت نواياها الحقيقية بشأن تحقيق السلم في الصومال.

أما الأساس الثاني لحل هذه المشكلة فهو اعتبار أن الأمم المتحدة تضطلع بدور داعم للسلطات الصومالية، وليس بدور البديل عنها. إلا أن مشروع القرار المعروض علينا لا يعكس ذلك. وهو، في رأينا، يعطي الأطراف الصومالية انطباعا بأنها يمكن أن تستفيد من وجود الأمم المتحدة في الصومال، دون مراعاة حقيقة أن بعثة الأمم المتحدة في الصومال خصصت لتنفيذ عمليات معيَّنة في وقت محدد.

ونحن نقول لأعضاء المجلس الذين يعتقدون ويقولون إنه يجب تحديد إطار زمني معيَّن لبعثة الأمم المتحدة في الصومال، إن ذلك لا يعطي القادة الصوماليين رسالة خاطئة. والرسالة الخاطئة، في رأينا، هي استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في الصومال لأجل غير محدد. وكدليل على ذلك، أود أن أشير إلى أننا لم نشهد أي تقدم في التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الصومالية التي رفضت في مناسبات عديدة أي مصالحة وطنية تحت مظلة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من فهمنا لرؤيا المجلس المتوخاة من تقديم مشروع القرار المعروض علينا، كنا نأمل أن يصوغ المجلس بشكل واضح لا لبس فيه الفقرة ١٣ التي تشير إلى إكمال عملية الأمم المتحدة بحلول آذار/مارس ١٩٩٥.

وعلى أية حال، فإن فهمنا لمشروع القرار هو أن ولاية الأمم المتحدة في الصومال ينبغي أن تنتهي في آذار/مارس ١٩٩٥، ولا يمكن تمديدها إلا في حالة اتخاذ قرار جديد على أساس الظروف السائدة حينئذ. وعلى هذا الأساس، سيصوت وفدي تأييدا لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/115، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيـــدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا، وبذلك اعتمد مشروع القرار بالاجماع بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت، بوصفه القرار ٨٩٧ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. إننا نتطلع إلى العمل معكم بشكل وثيق بشأن المسائل الهامة التي تعرض علي المجلس. وإنه لمن دواعي السرور أن ترأس أمة من القرن الافريقي مداولاتنا اليوم بشأن مسألة تخص بلد مجاور لها هو الصومال.

اسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر السفير كوفاندا، ممثل الجمهورية التشيكية، على عمله القدير خلال الشهر الماضي. فقد واجه تحديا آخر عند توليه رئاسة مجلس الأمن في أول شهر لعضويته في المجلس. ولا بد من أن يكون ما أحرزه من نجاح ومنجزات في التغلب على ذلك العبء الاضافي مصدر إلهام لنا جميعا.

يسرني أن بمقدور الولايات المتحدة أن تؤيد هذا القرار بشأن الصومال. فهو، بالاضافة إلى أنه واسع النطاق، يعكس بدقة تقرير الأمين العام الشامل، المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وهناك ثلاث نقاط في هذا القرار أود أن أؤكد عليها.

أولا، أنه يذكر بوضوح ما ظل يردده العديد منا منذ شهور، وهو أن شعب الصومال يجب أن يتحمل المسؤولية عن المصالحة الوطنية وإعادة تعمير بلده. وإننا نؤيد الولاية المنقحة التي تؤكد لجميع الأطراف دور الأمم المتحدة في نزع السلاح الطوعي الذي وافقت عليه الأطراف بالفعل. واسمحوا لي أن أؤكد أن صبر المجتمع الدولي سينفد لا محالة. فإذا كان الصوماليون يرغبون في الاستفادة من اهتمام المجتمع الدولي بالمساعدة في انعاش الصومال، عليهم أن يغتنموا بشكل حقيقي وحازم كل الفرص المتاحة لحسم خلافاتهم سلميا.

ثانيا، يجب أن تتوقف الهجمات التي تشن على الذين يوفرون الاغاثة الانسانية والمساعدة في إعادة التعمير. فلا يمكن للصوماليين أن يتوقعوا استمرار المساعدة في حين تشن الهجمات على عمال الاغاثة والمنشآت السوقية، وتسلب

الامدادات الغوثية. إن قوات الأمم المتحدة ستقوم بدورها في حماية هذا الجهد الانساني، بيد أنه من واجب الصوماليين أن يكفلوا قدرا كافيا من الأمن حتى يتسنى استمرار المساعدة الانسانية.

ثالثا، وإذ تستمر جهود الصوماليين في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية والأمن، هناك دور يجب أن يلعبه المجتمع الدولي. وهذا القرار يرسي الأساس للأمم المتحدة لكي تستمر في توجيه هذا الجهد. والولايات المتحدة تؤيد بقوة تركيز المساعدة إقليميا مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تنعم بالأمن في البلد، وحيث تكون المؤسسات المحلية مستعدة للتعاون. وتسوية الخلافات على الصعيد المحلي ستعطي أمثلة واضحة على فوائد المصالحة. كما يوضح القرار أن هناك عملا يجب الاضطلاع به لإرساء الأساس للعودة إلى القانون والنظام، عن طريق دعم برامج إعادة إنشاء قوة الشرطة في الصومال ونظامها القضائي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أقدم إليكم تهاني وفد فرنسا على توليكم رئاسة مجلس الأمن. أود أيضا أن أعرب عن خالص شكري للسفير كوفاندا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

يرحب وفدي باتخاذ هذا القرار بشأن الصومال، الذي يمنح عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ولاية منقحة تنسجم بشكل أفضل، مع حقائق اليوم وإن كانت أقل طموحا.

إن الولاية الجديدة ستمكن الأمم المتحدة من الاحتفاظ بما حققته من منجزات عظيمة، ومواصلة العمل الذي قامت به عملية الأمم المتحدة في الصومال تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام. ولا بد من التأكيد على أن وجود الأمم المتحدة في الصومال قد أنقذ أرواحا عديدة. فقد وضع حدا لمأساة المجاعة التي عانى منها شعب بأسره. وجعل من الممكن تجديد الهياكل السياسية والاقتصادية. إن نجاح المجالس

الاقليمية والمحلية يعكس حقا الاهتمام الذي يوليه الصوماليون للحياة السياسية في منطقتهم وبلدهم. فهل أصبح من المتعذر تسوية الانقسامات والخلافات فيما بينهم إلى حد يحرم شعبا من العيش في سلم وتكريس نفسه لإعادة بناء بلده؟

إلا أنه من الواضح أن المجتمع الدولي الذي جرت تعبئته بسرعة وبأعداد ضخمة تحت رعاية الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الصومالي، لا يمكنه أن يقوم بذلك على نحو فعال ضد إرادة بعض قادته.

وفي الوقت الحالي، ستستمر الأمم المتحدة في المساعدة في إيصال المعونة الانسانية وفي إعادة بناء الهياكل الأساسية، السياسية والقضائية والاقتصادية في البلد. وستواصل جهودها من أجل إقناع الأطراف الصومالية باحترام الالتزامات التي تعهدت بها. وستسعى جاهدة في سبيل النهوض بعملية المصالحة الوطنية، وهي العملية الوحيدة التي ستمكن الصومال، يوما ما، من إقامة حكومة شرعية واستعادة هويتها.

ويرحب وفدي بقرار المجلس بتعبئة الموارد الانسانية والمالية المطلوبة لمساعدة الشعب الصومالي في التحرك صوب هذا الهدف. إلا أننا يجب أن نتذكر، وهو ما تم التأكيد عليه في كل قرار من قرارات المجلس، أن المسؤولية عن مصير الصومال تقع على الصوماليين أنفسهم، وأنه دون تعاونهم لن يكون لحسن نوايا المجتمع الدولي أي جدوى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وأن أشكر سلفكم على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال شهر كانون الثاني/يناير.

واجهت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أوقاتا صعبة خلال الأشهر الأخيرة الماضية. والتعديلات التي تم الاقدام عليها كانت بالضرورة، في جزء منها، استجابة لبعض الأحداث. ولهذا نرى أن الوقت حان قطعا لكي يقوم مجلس الأمن باستعراض جوهري للعملية بأكملها، وأن الاستعراض - الذي دعا اليه قرار مجلس الأمن ٨٨٦ (١٩٩٣) - تم القيام به الآن. لقد جاء الاستعراض شاملا. وقد استفاد أعضاء المجلس من آراء الوفود الأخرى، وخاصة وفود الدول التي

ساهمت بقوات. وساعدهم أيضا التقييم الواضح الواقعي للحالة الراهنة في الميدان والبدائل المتاحة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، التي طرحت في تقرير الأمين العام (S/1994/12) بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير.

والقرار الذي اتخذناه توا، نتيجة لعملية الاستعراض، يبرز الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بمساعدة شعب الصومال اذ يسعى جاهدا الى أن يخلف وراءه فظائع السنوات الماضية. ولاتزال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال احدى أكبر عمليات حفظ السلم التي اضطلعت بها الأمم المتحدة حتى الآن وأكثرها تعقيدا وتكلفة. وفي المستقبل ستعمل بموجب ولاية منقحة أكثر واقعية، وهذا سيجعل نجاح العملية في تحقيق أهدافها مرهونا بتعاون الشعب الصومالي. ولابد أن يكون ذلك صحيحا. أن إعادة بناء الصومال لا يمكن أن تقوم بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أو أن يقوم بها المجتمع الدولي: بل يجب أن يقوم بها الشعب الصومالي نفسه. وسيواصل المجتمع الدولي مساعدة الصوماليين في جهودهم لاعادة انشاء مؤسساتهم الوطنية السليمة واعادة بناء بلدهم. لكنه لا يمكنه أن يقوم بالمهمة بدلا منهم.

وحكومتي، الى جانب حكومات أخرى، تقدم مساعدة سخية للصومال. وذلك العون تمس اليه الحاجة. وتؤيد حكومتي الاستراتيجية التي وضعت في المؤتمر الانساني في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر، وأيدها القرار الذي اتخذناه توا، وعلى وجه التحديد استراتيجية اعطاء الأولوية، لدى تقديم المساعدة

لأغراض الانعاش والتعمير، للمناطق القادرة على توفير بيئة آمنة ومستقرة وللمؤسسات الصومالية المحلية المستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي. ومرة أخرى، علينا أن نساعد شعب الصومال على أن يساعد نفسه.

وحكومتي تشعر بالقلق الشديد ازاء الأنباء عن قيام بعض الفصائل الصومالية بإعادة تسليح نفسها وزيادة الاصطدامات واللصوصية بين العشائر. وتشعر بالقلق بوجه خاص ازاء تجدد زيادة العنف والهجمات ضد العاملين في مجال الاغاثة الانسانية. وهذا القرار واضح في الولاية التي يعطيها لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بتقديم الحماية ليس لافراد الأمم المتحدة ومنشآتها فحسب بل أيضا للمنظمات غير الحكومية التي تقدم الاغاثة الانسانية لشعب الصومال. وهذا صائب تماما. إن موظفي المنظمات غير الحكومية الذين يعرضون حياتهم للخطر لانقاذ حياة الصوماليين ينبغي أن يلقوا أفضل مساعدة من الأمم المتحدة.

هذه الأحداث تذكرنا بأن الانعاش والتعمير الاقتصاديين، في المدى الأطول، سيعتمدان بشكل حاسم على توفر بيئة سياسية أكثر أمنا واستقرارا. والخطوات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة لاعادة انشاء الشرطة والنظام القضائي في الصومال أمر حيوي في هذا الصدد. وثمة نقطة تهم حكومتي بوجه خاص هي ضرورة ضمان أكبر تنسيق بين عملية

الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومختلف الهيئات العاملة في عملية الانعاش والتعمير في الصومال، بخطوط واضحة للمسؤولية. وحكومتي، ايمانا منها بأنها يمكن أن تقدم المساعدة في هذا المجال، أعلنت استعدادها لتقديم دعم مؤسسي عملي لشعبة العدالة ومكتب التنمية التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

ومن الواضح أن تحقيق التقدم صوب بيئة سياسية أكثر استقرارا ينبغي احرازه عن طريق الحوار بين الأطراف في الصومال، على أساس ما أنجز من عمل. وفي هذا الخصوص نثني على الجهود الدؤوبة للأمين العام وممثله الخاص ودول المنطقة والولايات المتحدة. وقد شعرنا بالتشجيع ازاء الأنباء الأخيرة عن تكثيف الاتصالات بين مختلف الفصائل الصومالية. والأمر متروك الآن لجميع الفصائل الصومالية لاغتنام الفرصة التي يقدمها استمرار التزام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية وتسوية سياسية دائمة.

لقد أصبح من المتعارف عليه الآن اعتبار الصومال هزيمة للأمم المتحدة. لقد حدثت فعلا نكسات

عديدة. ولكننا اذا نظرنا الى ما كان عليه الصومال قبل ما يزيد على العام بقليل، حيث كانت الألوف تموت جوعا والحرب بين العشائر مستعرة، لأصبح بالامكان أن نضع هذه النكسات في منظورها الصحيح ونرى أيضا أن هناك انجازات عديدة تحققت. إن المهمة الآن هي أن نضع النكسات وراء ظهورنا ونسعى لتوطيد ما حققناه من انجازات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد دي اراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم منصب رئيس مجلس الأمن. وأنا واثق بأن مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستسهمان اسهاما حاسما في ادارة أعمالنا خلال هذا الشهر. أود أيضا أن أقول كلمة تقدير واجبة للسفير كاريل كوفاندا، ممثل الجمهورية التشيكية، على مهارته وذكائه في ادارة أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

ترحب البرازيل باتخاذ القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) اليوم، هذا القرار الذي يأذن بفترة جديدة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ويسعى، في ظل بيئة معقدة وصعبة جدا حقا، الى أن يشير الى الطريق نحو مستقبل يتسم بالسلم لهذه الأمة المضطربة، مستقبل يقوم على الاعتراف بأن شعب الصومال هو الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن انشاء مؤسسات سياسية وطنية قادرة على البقاء واعادة تعمير بلاده. والقرار يؤكد على النحو الواجب على مساعدة العملية السياسية في الصومال، سعيا لايجاد حلول وطنية للمشاكل الوطنية.

ونحن نرحب بحقيقة أنه في عملية اعداد نص القرار الذي اتخذناه منذ قليل توفر للمجلس الوقت الكافي لكي يستعرض ويقيم بعناية كل الجوانب ذات الصلة للحالة في الصومال وخياراتنا بالنسبة للعمل في المستقبل، في ضوء التوصيات الواردة في التقرير الزاخر بالمعلومات والأفكار الذي قدمه الأمين العام. وفي هذه العملية، كان أعضاء المجلس على علم كامل بضرورة أن يأخذوا في الاعتبار آراء الدول غير الممثلة حاليا في المجلس، وبصفة خاصة دول المنطقة والدول التي تقدم قوات للعملية في الصومال.

لقد وافق المجلس على التوصية باستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالولاية المنقحة الوارد وصفها في نص القرار، وهي ولاية، وفقا للفقرة ٥٧ من تقرير الأمين العام، تستبعد استعمال الأساليب القسرية وتعتمد صراحة على تعاون الأطراف الصومالية.

لقد ارتأت البرازيل دائما أن المجلس ينبغي أن يتجنب الاستناد الى سلطاته الاستثنائية المخولة له في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلا في ظل ظروف استثنائية واضحة، كما في حالة الصومال الفريدة. وحتى في هذه الحالة ينبغي أن يتصرف بحلم كبير، ساعيا الى التقليل من استعمال هذه السلطات بقدر الامكان.

ومن هنا نرحب بحقيقة أن نص القرار يجعل من الواضح أن مجلس الأمن يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لسبب وحيد هو الظروف الاستثنائية جدا السائدة في الصومال، بما في ذلك بصفة خاصة عدم وجود حكومة وطنية. ونحن نفهم أن الاشارة الى الفصل السابع تنطبق فقط على جوانب القرار التي تقع بوضوح تحت أحكام ذلك الفصل من الميثاق.

إن العناية التي جرى بها التفكير في هذا الجانب والجوانب الأخرى من القرار، مقارنة بالإحساس بالعجلة الذي يسود مداولات المجلس في كثير من الحالات، تعبر عن تعقد المشاكل في ذلك البلد الافريقي، وعن حقيقة أن المجلس، في تعامله مع بلد يفتقر إلى حكومة في الوقت الراهن كان على وعي تام بمسؤوليته الجسيمة، وكان أيضا يدرك جيدا الأثر الذي قد يتركه هذا التطور في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على مستقبل عمليات حفظ السلام الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ولا ينبغي أن تغيب عن بالنا حقيقة أن الأطراف الصومالية اتفقت في العام الماضي في أديس أبابا على إطار لحل مشاكل بلدها الكثيرة. ومن خلال القرار الذي اعتمدناه لتونا، يكرر المجتمع الدولي اعترافه بحقيقة أن اتفاقي أديس أبابا مازالا يشكلان الأساس لأي تسوية سلمية في ذلك البلد المضطرب. ويتعين على الأمم المتحدة أن تؤيد الجهود الرامية إلى المصالحة السياسية في الصومال، على أن تراعي دوما ضرورة احترام سيادته وسلامته الإقليمية.

وبقرار اليوم، فإننا نجدد التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الصومالي، ومساعدته على الوصول إلى حل سلمي ودائم لمشاكله الداخلية الجسيمة. ومع أنه من الواضح أن ذروة العملية السياسية للمصالحة الوطنية قد تستغرق بعض الوقت، فإننا نتوقع أن جهودنا الجماعية لتشجيع وتسهيل المصالحة السياسية وإعادة التعمير في الصومال يمكن أن تؤتي ثمارها قريبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وبإمكانكم أن تعولوا بالكامل على دعم الوفد الروسي في مهمتكم الصعبة.

إننا ممتنون لسلفكم في رئاسة المجلس، ممثل الجمهورية التشيكية، السفير كارل كوفاندا، على الطريقة الفعالة والمتأنية التي أدار بها مداولات المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

لقد أيد الاتحاد الروسي باستمرار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لشعب الصومال. ونحن نؤيد دوما العودة المبكرة للسلم إلى ذلك البلد، وعودة شعبها الذي عانى

طويلا إلى الحياة الطبيعية. ونرى أن المرمى الرئيسي للقرار الذي اعتمدناه اليوم يتمثل في أنه ينقل التركيز إلى تحريك الجوانب السياسية لعمل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وإلى تهيئة الظروف المؤاتية لتمكين الصوماليين من التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة على أساس اتفاقي أديس أبابا. وأحد العناصر الهامة الأخرى في مشروع القرار هو، كما نعتقد، التخفيض التدريجي لمستوى قوة العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بغية إجراء تخفيض آخر لدى التجديد المقبل لولايتها.

ونحن على اقتناع بأن مفتاح التسوية المبكرة للصراع، على أساس فعال طويل الأمد، موجود، في المقام الأول، في أيدي الشعب الصومالي ذاته، الذي، كما جرى تأكيده في القرار، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن إقامة المؤسسات السياسية الوطنية القابلة للاستمرار، وإعادة بناء بلده، ومما لا شك فيه أن الأطراف الصومالية نفسها يتعين عليها، خدمة لمصلحة السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية، أن تبدي الإرادة السياسية الضرورية والمرونة والاستعداد للحل التوفيقي، علاوة على الاستعداد للتعاون بصورة بناءة مع المجتمع الدولي، الذي هو على استعداد حقيقي للمساعدة، في حدود إمكانياته، في هذا الجهد الصعب.

ومن الأهمية بمكان أن نبني على بوادر الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت مؤخرا في الصومال، ولاسيما زيادة الاتصالات فيما بين ممثلي الأطراف الصومالية المختلفة. ومن الهام أيضا الاستفادة بنشاط أكبر، وبالإضافة إلى جهود الأمم المتحدة، من كافة الوسائل السياسية - وعلى الأخص منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى - وجهود عدد من جيران الصومال، وجميع الدول المهتمة الأخرى، بغية التوصل إلى أفضل حل لهذا الصراع الذي طال أمده.

والاتحاد الروسي، من جانبه، على استعداد للعمل، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره، لتشجيع الجهود صوب تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرب وفد نيوزيلندا عن تهانيه لكم، سيدي الرئيس، على تبوئكم كرسي الرئاسة. ونحن واثقون من أنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم بالحكمة المعتادة التي أبديتموها في مداولات المجلس خلال السنة الماضية. كما نهنئ بحرارة شديدة السفير كوفاندا، ممثل الجمهورية التشيكية، على المهارة ورباطة الجأش اللتين أدار بهما أعمال المجلس في الشهر المنصرم.

لقد اعتمدنا لتونا قرارا هاما للغاية بالنسبة لتطور تدخل الأمم المتحدة في الصومال. وهو خطوة هامة أخرى على الطريق نحو مساعدة شعب الصومال على طريق إعادة التعمير.

لقد اعتمدنا هذا القرار بعد استعراض عميق ومدروس للدور الذي يمكن أن تضطلع به عملية الأمم المتحدة في الصومال، في ضوء الحالة السياسية هناك وتغير الموارد المتاحة لها.

ونحن نرحب بحقيقة أن البلدان المساهمة بقوات أتيحت لها الفرصة لحقن آرائها في تطور وضع القرار، ونتطلع إلى المزيد من الاتصال بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عندما ينظر في المسائل الهامة التي تؤثر على مصالح المساهمين بقوات.

إن أهم ما ورد في القرار هو التغيير الذي يدخله على ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. ونحن نرحب بحقيقة أن هذه الولاية، على خلاف الولاية المحددة في القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الذي أنشئت بموجبه عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، محددة بوضوح في هذا القرار.

إن الولاية الجديدة تكفل إعطاء العملية المهام التي تتلاءم مع الظروف السائدة الآن في الصومال، وتتناسب مع الموارد المتاحة. وبصفة خاصة، توضح الولاية أن عملية الأمم المتحدة ستعمل على الاضطلاع بمهامها بالتعاون مع الأطراف الصومالية، ودون اللجوء إلى التدابير القسرية. ومن الناحية العملية، فإن التغيير في الولاية سيجعل تعليمات المجلس الموجهة إلى عملية الأمم المتحدة متفقة مع ما تقوم به حاليا.

وفي نفس الوقت، فإن الولاية المنقحة تؤكد من جديد على الدور الهام الذي يتعين على عملية الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع به في حماية البنية الأساسية وخطوط الاتصال الأساسية لإيصال الإغاثة الإنسانية، والمساعدة في إعادة التعمير. وهي تعترف أيضا بالحاجة المستمرة إلى أن تكفل عملية الأمم المتحدة حماية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الدولية وغير الحكومية في الصومال.

(السيد فان بوهيمن، نيوزيلندا)

ويواصل القرار التأكيد الذي اتسمت به جميع قرارا المجلس بشأن الصومال وهو الرغبة في دعم عملية المصالحة السياسية، وتقديم الإغاثة الإنسانية للصوماليين المحتاجين، وتسهيل الجهود الدولية الرامية إلى إعادة تعمير البلاد.

ومنذ أن بدأت الأمم المتحدة تدخلها لأول مرة في الصومال، بات واضحا أنه إذا أريد النجاح لإعادة التعمير السياسي والاقتصادي، يتعين على الأطراف الصومالية ذاتها أن تتعاون مع بعضها البعض، ومع الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الرئيسي للمجتمع الدولي. ويجب أن يمتد هذا التعاون إلى كل المجالات، بما في ذلك مجال الأمن وجوانب نزع السلاح فيه.

وهناك بالفعل إطار لإعادة إنشاء السلطة السياسية في الصومال. وترد خطوطه العريضة الأساسية في اتفاقي أديس أبابا اللذين قبلتهما جميع الأطراف الصومالية في السنة الماضية. إن مجالس المقاطعات والأقاليم التي أنشئت بمساعدة عملية الأمم المتحدة تضيف مضمونا إلى هذا الإطار. وأن العملية التي تمثلها هذه الإنجازات يجب أن تستمر. ونحن نحث جميع الأطراف الصومالية على التعاون في هذا الجهد.

ومن الأولويات الأساسية في الأشهر القادمة، إعادة إرساء وجود وسلطة قوة الشرطة الصومالية، وإعادة تشكيل نظام القضاء الصومالي. فتشغيل نظام الشرطة والنظام القضائي سيكون ضروريا إذا أريد للصومال أن تستعيد السيطرة على مصيرها.

لقد مرت الصومال وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بفترة عصيبة. ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن عودة تسليح الفصائل وتعبئة القوات في بعض المناطق. ومع ذلك، وبالرغم من الخوف مما هو أسوأ، وعلى الرغم من وقوع حوادث مثل تلك التي وقعت في بداية هذا الأسبوع، فإن الحالة عموما بقيت مستقرة نسبيا. ويمكن أن يشير ذلك في نفوسنا بعض الارتياح.

ولكن الحقيقة تبقى أنه في غياب حالة أمنية مرضية ومقبولة لا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن المجتمع الدولي سيكون في مقدوره أن يواصل مساعدته، وأن يضمن وصولها إلى المحتاجين إليها. وقد اتضح ذلك بجلاء في حالة عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال.

وما برحت نيوزيلندا موجودة في الصومال منذ بداية تدخل الأمم المتحدة ولا يزال لدينا أفراد في الموقع. ونحن ملتزمون بأن نقوم بدورنا بالنسبة للصومال وفي جهود المجتمع الدولي لمساعدة ذلك البلد. وفي الوقت ذاته، علينا واجب تجاه شعبنا، ويتعين علينا أن نبقي وزع أولئك الأفراد قيد الاستعراض، في ضوء الظروف المتغيرة واحتياجات الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب وفد بلدي المجلس في هذا الشهر، اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بتهنئتكم على الطريقة الماهرة التي توجهون بها عمل المجلس، وهي تظهر ما تتحلون به من خبرة ومهارات احترافية رفيعة. وأطمئنكم بأننا سنواصل تعاوننا معكم وتقديم المساعدة لكم.

أود أيضا أن أشكر السفير كارل كوفاندا على الطريقة الماهرة التي قاد بها عمل المجلس في كانون الثاني/يناير - مع أنه كان الشهر الأول من العضوية الحالية للجمهورية التشيكية في المجلس.

إن القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) الذي اتخذه المجلس توا بالإجماع عقب إجراء مشاورات مستفيضة داخل المجلس وخارجه، يعطي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (عملية الصومال الثانية) ولاية جديدة انسجاما مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بغرض توافقها مع الحالة على الأرض ومع توقع انسحاب وحدات عسكرية عديدة في نهاية آذار/مارس.

إن تقرير الأمين العام، والمناقشات المستفيضة التي جرت في المجلس منذ نشره، يشكلان جزءا من النظر المتعمق الذي توليه الأمم المتحدة للوضع الخاص بوجودها في الصومال حاضرا ومستقبلا. ويسرنا أنه بفضل هذا النظر، أبدت الأمم المتحدة القدرة على الاستجابة والمرونة من أجل إيجاد أشد الطرق الفعالة والواقعية التي ترمي إلى مساعدة الشعب الصومالي في إعادة بناء مؤسساته، وبالتالي في أن يصبح الصومال بحلول عام ١٩٩٥ بلدا حرا وديمقراطيا وذا سيادة كاملة، وهو العام الذي يتعين لعملية الصومال الثانية أن تنتهي مهمتها فيه.

وهكذا تستمر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالاضطلاع بولاية مخفضة، مركزة أكثر فأكثر على أشد المهام الحاحا بغرض تمكين الشعب الصومالي من بذل جهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء المؤسسات الديمقراطية، بما يتسنى له من فرص للنجاح وذلك نظرا للحالة السائدة في البلد.

ويجب على جميع الأطراف الصومالية أن تدرك أن عمل الأمم المتحدة في بلدها أداة مرنة توفرت له بغية تعزيز المبادرات في المجالين السياسي والأمني وفي عملية إعادة الإعمار الوطني. إنه عمل لم يقم المجتمع الدولي بفرضه على الإطلاق.

إن القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) يظهر بوضوح الأهداف الجديدة لعملية الصومال الثانية، والتي يعتمد تحقيقها الآن أكثر من أي وقت مضى على تعاون الشعب الصومالي بأسره.

إن إعلان أديس أبابا المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المنبثق عن الاجتماع التنسيقي الرابع المعني بتقديم المساعدة الإنسانية للصومال وثيقة ذات أهمية حاسمة لأنه يبين الطريق الذي اختار المجتمع الدولي أن يسلكه بغية جمع وتخصيص الموارد على أساس استراتيجية إقليمية وبغية كفالة تطوير البرامج والخطط الآيلة إلى إعادة تأهيل البلد وإعماره. وهذا الجهد الذي تبذله البلدان المانحة والأمم المتحدة دليل آخر على عزم المجتمع الدولي على تحسين الحالة الإنسانية للشعب الصومالي.

وإعلان أديس أبابا يرسي إطارا يمكن من خلاله تنفيذ خطط إعادة إعمار الصومال في مناخ يخلو من الأعمال العدائية في مناطق تتواجد فيها مؤسسات محلية وإقليمية تبدي رغبة في التعاون من أجل الصالح العام واستعدادا لأن تفعل ذلك.

واسبانيا يحدوها أمل وطيد في أن التزام الأمم المتحدة بالصومال - والتزام البلدان والمنظمات في المنطقة سيتسبب بتعاون الأطراف الصومالية في عملية المصالحة الوطنية، وهي عملية نأمل أملا وطيدا في أن يتوجها إجراء انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٩٥.

وبما أن عملية المصالحة الوطنية لها إطار سياسي واضح في اتفاقي أديس أبابا اللذين أبرما في كانون الثاني/يناير و آذار/مارس ١٩٩٣، وهما الاتفاقان اللذان وقع عليهما جميع الأطراف، فإن الخلافات الراهنة التي تعوق تنفيذ أحكام الاتفاقين ينبغي تسويتها بأسرع ما يمكن، عن طريق اتفاق الأطراف الصومالية على جدول زمني دقيق وملزم. ومن خلال ذلك وحده يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل العمل على مساعدة الشعب الصومالي بأسره بصورة فعالة وفي الظروف المناسبة.

ويحدونا الأمل في أن يتيح التقرير الذي طلب من الأمين العام تقديمه حالما تبرر الحالة ذلك، وفي مطلق الأحوال قبل نهاية ولاية عملية الصومال الثانية الحالية بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، توفير معلومات إضافية عن هذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بتهنئتكم على عملكم الممتاز الذي تؤدونه بوصفكم رئيسا للمجلس. كذلك أتقدم بالتهنئة إلى السفير كوفاندا الذي وجه عمل المجلس باقتدار في الشهر الماضي.

إن وفد بلدي يرحب بالتقرير الشامل الذي رفعه الأمين العام في الوقت المناسب بشأن البند المعروض علينا. والتقرير يشير إلى بعض العناصر المشجعة، مثل الجهود الإيجابية التي تبذلها أطراف الصراع، والأمم المتحدة وبلدان المنطقة من أجل تعزيز المصالحة الوطنية في الصومال، فضلا عن التقدم الكبير المحرز في بعض أنحاء البلد، لا سيما خارج مقديشو، باتجاه إحلال النظام وباتجاه إعادة التنظيم.

بيد أننا، شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، نشعر بقلق عميق إزاء ما يبدو من عودة بعض الفصائل إلى تسليح أنفسها، واستمرار أعمال القتال والسطو، والمؤشرات التي تدل على أن مستويات سوء التغذية في الأشهر الأخيرة ارتفعت في المناطق التي يسودها الصراع وانعدام الأمن، والتهديدات والهجمات المستمرة ضد الأشخاص الذين انخرطوا في الجهود الإنسانية والجهود الرامية إلى حفظ السلم.

لهذه الأسباب مجتمعة، يوافق وفد بلدي على الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام من أجل إنشاء ولاية جديدة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (عملية الصومال الثانية). إننا نرى أن الولاية الجديدة تنسجم مع الحالة الراهنة في الصومال ومع قدرات الأمم المتحدة وإمكانياتها في هذا الصدد.

إن الأمم المتحدة، من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا، تبقى حريصة على التزامها بالصومال وتظهر رغبتها في مواصلة المهام التي كانت سببا في تدخلها الأصلي في الصومال، بما في ذلك على وجه خاص إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الذين يحتاجون إليها دون عائق.

إن الحالة غير الطبيعية في هذا البلد التي تدل عليها الحقيقة الخطيرة المتمثلة في عدم وجود حكومة مركزية، تحمل عملية الصومال الثانية على الاستمرار، بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى أن يكون تحت تصرف العملية كل التمويل وكل المعدات العسكرية التي تلزمها من أجل الوفاء بولايتها والدفاع بفعالية عن أفرادها ضد الهجمات المسلحة.

بيد أن تواجد الأمم المتحدة وحده لن يحسم الصراع. فالمسؤولية عن تسوية الحالة تقع بالدرجة الأولى على الصوماليين أنفسهم. إنهم يحتاجون إلى مضاعفة الجهود التي يبذلونها من أجل التغلب على خلافاتهم والعمل سويا كي يعيدوا بناء بلدهم على الأسس التي تضمنها اتفاقا أديس أبابا الأخيران.

إن وفد بلدي يوافق على أنه لدى تخصيص الموارد الدولية من أجل إعادة الإعمار، ينبغي إعطاء الأولوية للمناطق التي يسود الأمن فيها. ويجب على أطراف الصراع أن تجد السبيل من أجل وضع عملية المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار على أرض صلبة. إننا نحيي جميع الجهود التي تبذل من أجل هذا الغرض، لا سيما الجهود التي تبذلها المنطقة نفسها. والالتزامات التي دخلت الأطراف فيها في أديس أبابا يجب احترامها، ويجب أن تسود الروح التي بها تم الدخول بهذه الالتزامات.

لهذه الأسباب مجتمعة، من الضروري أن يصمد وقف إطلاق النار وأن يستمر تنفيذ نزع السلاح كما اتفق عليه. والمجتمع الدولي له دور آخر يضطلع به في هذه العملية، بتقديم المساعدة، على المستويين الإقليمي والوطني، في إعادة تنظيم قوة الشرطة ونظام القضاء الأمر الذي يساعد على استعادة البنية الاقتصادية والإدارية في الصومال.

اسمحوا لي أن اختم كلامي بالإعراب عن شعور حكومتي بامتنان عميق لجميع البلدان التي تسهم بتقديم الجنود لعملية الصومال الثانية وللذين يقدمون المساعدة الإنسانية، والذين يتعاونون بسخاء في البرامج الآيلة إلى إعمار الصومال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم منصب رئيس المجلس لشهر شباط/فبراير. وبإمكانكم أن تعولوا على دعم وفدنا خلال هذا الشهر، تماما كما استفدنا من دعمكم خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتوجه بالشكر لجميع المتكلمين السابقين على كلماتهم الرقيقة والكريمة التي وجهوها إلي، حتى وإن كان معظمها لا أستحقه.

لقد رحبت الجمهورية التشيكية بتقرير الأمين العام عن الصومال لما تميز به من اتقان وشمولية، والأسلوب المخلص الذي أبرز فيه مختلف الخيارات المتعلقة بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (عملية الصومال الثانية).

إن الحالة في الصومال تثير فينا مشاعر متضاربة. ففي ١٩٩٢، أقدمت الأمم المتحدة على اتخاذ خطوتها في الصومال لا بسبب غياب الحكومة، ولا بسبب المناوشات بين العشائر والفصائل والأطراف، وبالتأكيد لا بسبب الحاجة للحفاظ على سلم غير قائم، وإنما، وقبل أي شيء آخر، لمساعدة شعب الصومال - هذا الشعب الذي كان يموت جوعا بينما كان المسلحون المتهورون الذين يركبون بطيش عربات الجيب المدججة بالسلاح، يعملون على نثل الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية لايصال الطعام.

فمن ناحية، يوجد وضوح مطلق اليوم حول التقدم الخارق الذي أحرز في مجال تحسين قدر الشعب. وفي هذا الصدد، قامت عملية الصومال الثانية، وباسهام عدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية، بعمل مجيد، ونحن نثني عليها. ومن ناحية أخرى، لم يشهد المسرح السياسي تحسنا بالقدر الذي كنا نأمله. فالاقتتال بين العشائر ربما خفت حدته، ولكن لا يزال علينا أن ننتظر فيما إذا توقف تماما. ويبدو أن أطراف النزاع تعيد تسليح أنفسها عوضا عن القاء السلاح. والمؤسسات المحلية الوليدة - أي مجالس المقاطعات والأقاليم - يجري إنشاؤها في عدد من أنحاء البلاد، غير أن شرعيتها باتت موضع تشكيك من جانب البعض فمن اعتادوا أن ينهبوا دون رقيب إمدادات الإغاثة الغذائية. واتفق أن هؤلاء أنفسهم يتحدثون الآن عن أن عملية الأمم المتحدة طالت إقامتها وأضحت ضيفا ثقيلا.

(السيد كوفاندا، الجمهورية التشيكية)

وبالتالي هناك بعض الأمور التي ينبغي التأكيد عليها مجددا: إن اتفاقي أديس ابابا المبرمين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣ ليسا مثاليين. ومع ذلك، فإنهما يمثلان الأرضية الصلبة الوحيدة التي يمكن أن نقيم عليها البنيان. وهما، بالتأكيد، يمكن تغييرهما. ولكن نظرا لأن عددا من أطراف النزاع قد وقع عليهما، فإن تغييرهما لا يمكن أن يتم إلا بموافقة تلك الأطراف عينها على التغيير. وإن لم يحدث ذلك، فإن الاتفاقين ما زالا يوفران المعالم الأساسية للمستقبل، وقرارنا يعترف بهذا.

إن القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) يعيد من جديد تحديد الدور الذي يتعين على عملية الأمم المتحدة، الاضطلاع به في البلاد. وسنعمل عما قريب بقوة أصغر - حتى ولو بقيت ثاني أكبر عملية لحفظ السلم أنزلتها الأمم المتحدة إلى الميدان في أي مكان - وبالتالي ستكون ولايتها أكثر تواضعا. وإدراكنا على وجه التحديد أن عملية الصومال الثانية لا يمكنها أن تجبر الفصائل على القاء أسلحتها.

بيد أن هذا يفضي إلى استمرار القلق بشأن مستقبل البلاد. ومفتاح المستقبل - أي، مفتاح الحل السياسي - يكمن في المصالحة السياسية. فشيوخ العشائر ورجال الدين وغيرهم من الوجهاء المرموقين يقومون بأداء ما يتوجب عليهم لتحقيق هذا الهدف. بيد أن المصالحة السياسية مرهونة بنزع السلاح، ولا سيما نزع سلاح العيّارين أنفسهم الذين دفع انعدام الإحساس بالمسؤولية لديهم - واستخدم ما يمكنني أن أجده من عبارة مهذبة - إلى إثارة ضمير العالم قبل سنتين وعجّل بارسال القوات. إن الآمال بنزع طوعي للسلاح، أو، كما يصفها القرار، "سعيها المشترك إلى نزع السلاح" (القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، الفقرة ٢ (أ)) ليست في رأينا أكثر من تعليل النفس بالتمني.

وينبغي لعملية الأمم المتحدة أن تبقى ريثما يتم التوصل إلى حل سياسي، وإلا فإن جميع التطورات الهائلة التي حدثت في الحياة اليومية للعديد من الصوماليين سوف تنهار في خضم الفوضى التي ستعم من نواح أخرى. بيد أنه لم يعد لدينا المال الكافي لنزع سلاح حتى أسوأ العيارين والعصابات، وهذا شرط اساسي لتحقيق الحل السياسي المطلوب. إننا نحاول المستحيل: وأن القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) في رأينا يضع عمل العملية الثانية في إطار محدد. غير أننا أيدناه لأن أي شيء آخر قد يكون، من الناحية الواقعية، وصفة لكارثة محققة.

ختاما، اسمحوا لي أن آتي على النقطة التالية. إن المناقشة المتعلقة بعملية الأمم المتحدة الثانية أدت في الشهر المنصرم إلى عقد اجتماع بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات تحت رعاية الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذا، في حالة عملية الصومال الثانية، كان أول اجتماع من نوعه. إن تبادل وجهات النظر بشأن مسائل بمثل هذه الخطورة أمر لا غنى عنه، وينطوي على فائدة كبيرة بالنسبة للعملية مدار البحث، وبالنسبة للعلاقة العامة بين أعضاء مجلس الأمن والدول الأخرى - ناهيك عن الأهمية التي يمثلها لأعضاء مجلس الأمن أنفسهم من خلال توسيع آفاقهم. ووفد بلادي يحدوه خالص الأمل بأن تستأنف هذه الممارسة في كل فرصة تسنح فيما يتعلق بكل عملية من عمليات حفظ السلم الكبيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

الآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لجيبوتي.

أود أولا أن أعرب وأؤكد على امتناني العميق لسلفي السفير كاريل كوفاندا ممثل الجمهورية التشيكية، على الطريقة القديرة جدا التي أدار بها أعمال المجلس خلال رئاسته له.

إن القرار الذي اعتمدناه لتونا يمثل المرحلة الأخيرة في جهودنا الطويلة والمعقدة لمساعدة شعب الصومال لكي يوحد صفوفه ويقف مرة أخرى كأمة قادرة ومكتفية بذاتها.

منذ الإطاحة بنظام سياد بري قبل ثلاث سنوات، لم تكن هناك حكومة ولا قائد معترف به. ومن أجل حسم هذا الموقف شهدنا مجموعة من المؤتمرات الدولية، بدءا بالمؤتمر الذي انعقد في بلادي، وهو مؤتمر جيبوتي في ١٩٩١، والذي شهد اشتراك كل الزعماء السياسيين، وجميع الشيوخ والأعيان، وشهد تمثيلا دبلوماسيا مثيرا للإعجاب، أفضى إلى إبرام اتفاقات جيبوتي.

بعد ذلك ببضعة شهور، ولسوء الطالع، اندلع القتال، مما أدى إلى عقد اجتماعات وإبرام اتفاقات في نيويورك برعاية الأمم المتحدة. إلا أنه، ومرة أخرى، وبعد فترة من الهدوء، استؤنف القتال، مؤكدا أسوأ أزمة إنسانية أدت في ١٩٩٢ إلى تدخل الأمم المتحدة لإنشاء بيئة آمنة من أجل إيصال المساعدة الإنسانية بإشراف قوة العمل الموحدة. ومرة أخرى، عقدت سلسلة من المؤتمرات في أديس أبابا، وأدت إلى اتفاقي

أديس أبابا المحددين والشاملين، حيث يدعوان إلى وقف النار ونزع السلاح والبدء بعملية إعادة إعمار سياسية ترتكز على قاعدة شعبية. وأنيط بالأمم المتحدة الدور الأساسي المتمثل في المساعدة في تنفيذ هذين الاتفاقين.

وليست هناك من حاجة لتكرار سرد الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين، لأننا جميعا نعرفها جيدا. ومن الغريب أن الصومال والمجتمع الدولي يقفان مرة أخرى على مفترق طرق، يحاولان تحديد اتجاه سيرهما، والدور الذي ينبغي لكل منهما أن يضطلع به.

(الرئيس)

وقد أعاننا بشكل كبير في هذه العملية التقرير الذي قدمه مؤخرا الأمين العام والذي يصف لنا مواقف الفصائل الصومالية والخيارات المتاحة للأمم المتحدة. وتتمثل العوامل الحاسمة في مسألة تحديد ما يجب القيام به في الانسحاب الوشيك لبلدان تضطلع بدور أساسي والمعارضة الشديدة من جانب بعض الفصائل لاتفاق أديس أبابا، بما في ذلك الدور

الذي أسند فيه للأمم المتحدة. وقد أدت تلك العوامل مجتمعة الى توليد الإحساس بانعدام الأمن والخوف فيما بين جميع عناصر المجتمع الصومالي، الأمر الذي أدى الى إعادة التسلح وانعدام الأمن وتوقف المعونة الإنسانية.

وانعدام الأمن، كما يبدو، ينذر بحرب وفوضى وشيكة. وحتى العناصر المتبقية من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تواجه احتمالات تنذر بالخطر. وقد بلغ القلق حدا كبيرا بحيث أن بعض البلدان وضعت بالفعل خطط إجلاء كبيرة في حالة وقوع العاصمة في حالة فوضى. وهناك أيضا حديث عن حمى التهافت على معدات الأمم المتحدة المتبقية ونهبها. وكما لاحظت صحيفة "إيكونوميست" في الآونة الأخيرة، لا يستطيع جنود الأمم المتحدة، وهم يضطلعون بأدنى دور يتمثل في حماية مواقعهم وأنفسهم فقط، من أن يمنعوا الصوماليين من الاقتتال. ولا غرابة في أن ازدياد الأحداث والهجمات يولد الخوف والإحباط لدى العديد ممن يعملون في وكالات تقديم العون.

فما الذي يجب أن نفعله نحن والصوماليون؟ مما لا شك فيه أن فكرة ترك الصوماليين لمواردهم المنهارة فكرة بغيضة. علاوة على ذلك، نعرف أن الشعب الصومالي نفسه يريد السلام. ويتضح هذا في الموقف الذي اتخذته كل الفصائل المشاركة في مؤتمر أديس أبابا الأخير الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. كما أننا نلمس ذلك في مبادرة السلم التي قدمتها عشيرة هاوييي التي تضم عشيرتي عيديد ومهدي، والتي تدعو الى إنهاء الأعمال العدوانية. وفي حين أن القادة قد يحاولون مقاومة هذه الدعوة، من الواضح أن دعوة إمام حراب، وهو قائد تقليدي عريق، استجابت لها أفئدة وعقول العديد من رجال المليشيا الشباب.

الخطر إذن هو استئناف الأعمال العدائية من قبل بعض قادة الفصائل. وإذا كان لا بد من الرد على هذا الخطر فعلى الصوماليين أنفسهم أن يقوموا بذلك لأن الأمم المتحدة تضطلع بدور محدود.

وفي الوقت ذاته، على الصوماليين أن ينظروا الى جهودهم في إعادة بناء مجتمعهم بمشاركة واسعة على أنها أمر مفيد، مما يعني أنه يجب أن تكون هناك تنمية وإعادة بناء ومعونة. وهذا كله يدعو الى السلم والأمـــن.

وباختصار، لا بد أن يكون هناك عنصر صومالي قادر على أن يحمي في الوقت المناسب المشتركين في إعادة بناء البلد. ويجب أن تكون هناك قوة للشرطة ونظام قضائي ونظام عقوبات. ولا بد للشرطة أن تكون مسلحة ومدربة ومجهزة على أفضل وجه. وكما قال أحد رجال الشرطة مؤخرا "إذا حصلنا على هذه المعدات، يمكننا أن نقوم بمهمة قوات الأمم المتحدة لأننا نحظى بتأييد الشعب".

ومن المؤكد أن المنحة الأخيرة التي أسهمت بها الولايات المتحدة بمبلغ ١٢ مليون دولار خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. وان ما وعدت الولايات المتحدة بتقديمه من ٥ آلاف بندقية طراز إم - ١٦ و ٣٥٠ شاحنة، والتعهدات بالمساعدة من مصر والسويد والمانيا والنرويج وغيرها من الدول ستعالج بقدر كبير اختلال التوازن في الأسلحة الذي تواجهه قوة الشرطة. ونحن نسمع أن قوة الشرطة في مقديشو لا تمتلك في الوقت الحالي سوى ٧٠٠ قطعة سلاح و ٣٧ جهازا لاسلكيا و ١٤ عربة. وقوة الشرطة هذه، بما ستحصل عليه من أفراد وتدريب ومعدات وخبرة، ستوفر مصدرا للأمن. وفي الوقت نفسه، لا بد للأمم المتحدة أن تحمي مرافقها الأساسية وموظفيها وهم يدربون الصوماليين ويساعدون في الإعمار.

ولا بد للعملية الديمقراطية أن تبدأ في أقرب موعد ممكن ولا بد من الاستعداد لإجراء الانتخابات التي تسجل فيها الفصائل كأطراف، وفي نهاية المطاف، لإقامة برلمان وانتخاب رئيس. إن قوات السلم والتنمية والديمقراطية، أو على الأقل الرغبة في تحقيقها، قوية، وهذا ما يجب أن تؤيده الأمم المتحدة في إنشاء المؤسسات وإعادة البناء وتقديم المعونة في ما تبقى من لايتها.

إن زعزعة استقرار الصومال أو تدميره لا بد أن يكلف ثمنا باهظا. وهناك حل سياسي لمشاكل الصومال ولكن الحل يحتاج الى استتباب السلم والأمن. وإن لم يتسن ذلك مباشرة، بنزع السلاح، على الأقل في البداية، فعن طريق الخوف من استعمال الأسلحة.

إن ولاية الأمم المتحدة تتغير الآن من الإنفاذ الى حفظ السلم، الدور الأكثر تقليدا، بيد أن دورها لا بد أن يبقى له تأثير كبير. وبوجود القوات وقدر كاف من السوقيات وحماية المنشآت الأساسية وتدريب وتجهيز الصوماليين الذين سيتولون السلطة والمساعدة في التعمير في المناطق التي تتوفر فيها فرصة النجاح لا بد من الخروج بسلام من هذه الأزمة بحيث لا يمكن لأحد أن يعيد الصومال الى أيام بري. وهذا سيتحقق بصفة خاصة إذا ظهر اتفاق اقليمي على مستقبل زاخر بالسلم للصومال يخدم المصالح المشروعة للجميع.

وبينما كنا نأمل أن نرى إشارة واضحة في القرار الى المسؤولين عن التوتر الحالي والقيود المفروضة على إحراز التقدم في الصومال، وبيانا أوضح لمقاصد الأمم المتحدة وتأكيدا على ضرورة الوفاء بالتزامات سابقة، كما حدث باستمرار فيما يتعلق بموزامبيق وأنغولا والسلفادور وأماكن أخرى، فإننا أيدنا القرار. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن الفترة حتى ٣١ آذار/مارس - بل أبعد من ذلك، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ - ستستغل على نحو فعال بقدر الإمكان لمنح السلطة للعناصر الصومالية المخلصة للبلد وما يمكن أن يؤول اليه بلدها.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠